غـــرفـة تجـــارة عـــمّان

Amman Chamber of Commerce

تـقـريـر تفـصـيـلي حـول

مـشـروع قـانـــون المـوازنة الـعـامة لـلـدولـة

لـلـعـام ٢٠١٧

إدارة الـسـيـاسـات والـدراسـات الاقـتـصـاديـة

وحـدة الـدراسـات والـرصـد الاقـتـصـــادي

إعـــداد

مـــأمـــون صـــيدم

كـانـون الأول ٢٠١٦

غـــرفـة تجـــارة عـــمّان
Amman Chamber of Commerce

تقـــريـر حول الـموازنـة الـعامـة لـلدولـة
للـعام ٢٠١٧

أولا: مـلامـح قـانـون الـموازنـة الـعامـة لـلـدولـة لـلـعام ٢٠١٧:

(أ) الإيـرادات الـعامـة:

قدرت الإيرادات العامة لعام ٢٠١٧ بنحو (٨١١٩) مليون دينار، بزيادة قيمتها (٨٩١) مليون دينار، مقابل (٧٢٢٨) مليون دينار لعام ٢٠١٦، وبنسبة نمو بلغت (١٢.٣%) ، **وقـد تـوزعـت هـذه الإيـرادات وفـقـا لمـا يـلـي:**

- **الإيـرادات المـحلـيـة:**

قدرت الإيرادات المحلية في عام ٢٠١٧ بحوالي (٧٣٤٢) مليون دينار، بزيادة قيمتها (١٠١١) مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته (١٦%) مقابل (٦٣٣١) مليون دينار لعام ٢٠١٦،**وقـد جـاءت هـذه الـزيـادة محـصلـة لمـا يـلي**:

- **الايـرادات الـضـريـبـية:**

تركزت الزيادة في الايرادات المحلية ضمن بند الايرادات الضريبية ، التي تشكل ما نسبته (٧٠.٨%) من اجمالي الايرادات المحلية وبما قيمته (٥٢٠١) مليون دينار للعام ٢٠١٧، وبزيادة بلغت (٨٦٥) مليون دينار ، مقابل (٤٣٣٦) مليون دينار عام ٢٠١٦، **وقـد جـاءت هـذه الـزيـادة المتـوقـعة نتـيجـة ازديـاد كـل مـن:**

١- **الضـرائب عـلى الـدخـل والارباح:**
والمتوقع ان تصل الى (١٠٤٦) مليون دينار خلال عام ٢٠١٧، مقابل (٩٥٣) مليون دينار عام ٢٠١٦، بارتفاع بلغ (٩٣) مليون دينار.

٢- **الـضـرائـب عـلـى السـلـع والخـدمـات**:
فمن المتوقع ان تصل الى (٣١٩٥) مليون دينار عام ٢٠١٧، بارتفاع يبلغ (٢٦٥) مليون دينار ، مقابل (٢٩٣٠)مليون دينار عام ٢٠١٦.

٣- **الضـرائـب عـلى الـتجـارة والـمعـامـلات الـدوليـة:**
حيث من المتوقع ان تصل الى (٣٦٠) مليون دينار عام ٢٠١٧، مقابل (٣٢٥) مليون دينار خلال العام ٢٠١٦.

٤- **الضـرائـب الاخـرى** :
من المتوقع الحصول على (٤٥٠) مليون دينار خلال العام ٢٠١٧،وهي تمثل حصيلة اجراءات ضريبية اصلاحية سيتم اتخاذها وفقا لبرنامج الاصلاح المالي والهيكلي.

- **الايـرادات غـير الـضـريبـيـة:**

فقد شكلت ما نسبته (٢٩.١%) من اجمالي الايرادات المحلية المقدرة وبما قيمته (٢١٤١) مليون دينار عام ٢٠١٧، مقابل (١٩٩٤.٩) مليون دينار عام ٢٠١٦، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لتوقع ازدياد بند:

١- **ايـرادات بيـع الـسلـع والخـدمـات:**

ليصل الى (٩٥٦.٢) مليون دينار عام ٢٠١٧، مقابل (٨٧٢) مليون دينار عام ٢٠١٦.

٢- **الايـرادات المخـتلفـة:**

لتصل الى (٨٢٥) مليون دينار عام ٢٠١٧، مقابل (٦٧٢.٦) مليون دينار عام ٢٠١٦.

جـدول رقـم (١)
الايـرادات الضـريبـية وغـير الضـريبـية

مليون دينار

الـــصـــنف	اعـادة تـقـديـر ٢٠١٦	مـــقـــدر ٢٠١٧
الايـــرادات المـحلـــية، مـنـهـا:	**٦٣٣١**	**٧٣٤٢**
أ- الإيرادات الـضـريبـيـة:	**٤٣٣٦**	**٥٢٠١**
١- الضرائب على الدخل والارباح	٩٥٣	١٠٤٦
٢- الضرائب على الملكية	١٢٧	١٥٠
٣- الضرائب على السلع والخدمات	٢٩٣٠	٣١٩٥
٤- الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	٣٢٥	٣٦٠
٥- الضرائب الاخرى	-	٤٥٠
ب -الايـرادات غـيـر الضـريبـيـة	**١٩٩٤.٩**	**٢١٤١**
١- عائدات التقاعد	١٧.٥	١٧
٢- ايرادات دخل الملكية	٣٧٨.٤	٢٨٥.٣
٣- ايرادات بيع السلع والخدمات	٨٧٢	٩٥٦.٢
٤- الغرامات والجزاءات والمصادرات	٥٤.٢	٥٧.٣
٥- الايرادات المختلفة	٦٧٢.٦	٨٢٥
ج- المـنـح الخـارجيـة	٨٩٧	٧٧٧

- **المـنـح الـخـارجـيـة:**

قدرت المنح الخارجية في عام ٢٠١٧ بمبلغ (٧٧٧) مليون دينار، بانخفاض بلغ (١٢٠) مليون دينار، بنسبة بلغت (١٣.٣%)، مقارنه مع (٨٩٧) مليون دينار في عام ٢٠١٦، **وقد تـوزعـت هـذه الـمـنح وفـقـا لـلـجـهـات الـتـالـيـة:**

- **الاتـــحـــاد الاوروبـــي:** قدرت المنح الاوروبية لعام ٢٠١٧ ما مجموعه (٧٤) مليون دينار ، مقابل (٦٨) مليون دينار لعام ٢٠١٦.

- **الـولايـــات الـمـتـحـدة:** قدرت منح الولايات المتحدة الامريكية لعام ٢٠١٧ (٢٨٧) مليون دينار ، مقابل (٣٥٢) مليون دينار لعام ٢٠١٦.

- **الـصـنـدوق الـخـلـيـجي لـلـتـنـمية:** قدرت منح الصندوق الخليجي لعام ٢٠١٧ (٣٩٢) مليون دينار ، مقابل (٤٦٠) لعام ٢٠١٦.

جـدول رقـــم (٢)
الـــمـــنـــح

مليون دينار

التـصنيـف	اعـادة تـقـديـر ٢٠١٦	مـقـدر ٢٠١٧
الـمـنـح :	٨٩٧	٧٧٧
الاتحـاد الاوروبـي	٦٨	٧٤
الـولايـات المتـحـدة الامـريكيـة	٣٥٢	٢٨٧
الـصـندوق الخليجـي للتـنميـة	٤٦٠	٣٩٢
منـح اخـرى	١٧	٢٤

ب- النـفـقـات الـعـامـة:

قدرت النفقات العامة في عام ٢٠١٧ بنحو(٨٩٤٦.٣) مليون دينار، بزيادة قيمتها (٦٢١.٤) مليون دينار، بنسبة نمو بلغت (٧.٤%) مقابل (٨٣٢٤.٩) مليون دينار في عام ٢٠١٦، **وقد تـوزعـت هـذه النفقات علـى النحـو التـالـي:**

- **النـفـقـات الـجـاريـة:**

قدرت النفقات الجارية في عام ٢٠١٧ بنحو (٧٦٢٩.٤) مليون دينار، بارتفاع قيمته (٤٧٢.٤) مليون دينار ، وبنسبة بلغت (٦.٦%) ، مقابل (٧١٥٧) مليون دينار في العام ٢٠١٦.

- **الـنـفـقـات الـرأسـمـاليـة:**

قدرت النفقات الرأسمالية في عام ٢٠١٧ بحوالي (١٣١٦.٨) مليون دينار ، بارتفاع مقداره (١٤٩) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (١٢.٧%) ، مقابل (١١٦٧.٨) مليون دينار في العام ٢٠١٦.

جـدول رقـــم (٣)
النفـــقات الجـاريـــة والـرأسمـاليـــة

مليون دينار

الـــصنـف	اعـادة تـقديـر ٢٠١٦	مـــقـدر ٢٠١٧
النـفـقـات الـجـاريـة، منـها:	**٧١٥٧**	**٧٦٢٩.٤**
الجهاز المدني	٢٠٢٩.٦	٢٠٨٥.٨
الجهاز العسكري	٢٢٠٦.٨	٢٣٢٥.١
النفقات الاخرى	٢٩٢٠.٥	٣٢١٨.٤
النـفـقـات الـرأسـمالـيـة	**١١٦٧.٨**	**١٣١٦.٨**
إجـمـالي النـفـقـات الـعـامـة	**٨٣٢٤.٩**	**٨٩٤٦.٣**

- **العجز المالـي:**

وترتيبا على هذه التطورات في جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة ، يتوقع ان يبلغ:

- **العجز المالي بعد المنح:** لعام ٢٠١٧ ما مقداره (٨٢٧.٣) مليون دينار ، بانخفاض بلغ (٢٦٩.٦) مليون دينار، مقابل (١٠٩٦.٩) مليون دينار عام ٢٠١٦.
- اما **العجز المالي قبل المنح:** فيتوقع ان يصل الى (١٦٠٤.٣) مليون دينار عام ٢٠١٧، مقابل (١٩٩٣.٩) مليون دينار عام ٢٠١٦.

جـدول رقـم (٤)
العـجـز

مليون دينار

التصنيف	اعـادة تـقـديـر ٢٠١٦	مـــقـدر ٢٠١٧
العـجـز بـعـد الـمـنـح	**١٠٩٦.٩**	**٨٢٧.٣**
العـجـز قـبل الـمـنـح	**١٩٩٣.٩**	**١٦٠٤.٣**

خـلاصـة المـوازنـة
جـدول رقـــم (٥)
إيـرادات ونفـقات الموازنـة العـامـة لـلعامين ٢٠١٦-٢٠١٧

مليون دينار

الـــصـنـف	اعـادة تقدير ٢٠١٦	مقدر ٢٠١٧	الفـرق	نسبـة التغير %
الإيـرادات العـامـة ، ومنـهـا:	**٧٢٢٨**	**٨١١٩**	**٨٩١**	**١٢.٣**
الإيـرادات المحـلية	٦٣٣١	٧٣٤٢	١٠١١	١٦
المنـح الـخـارجـية	٨٩٧	٧٧٧	١٢٠	١٣.٣-
النـفـقات الـعـامـة ، ومـنـهـا:	**٨٣٢٤.٩**	**٨٩٤٦.٣**	**٦٢١.٤**	**٧.٤**
النـفـقـات الـجـاريـة	٧١٥٧	٧٦٢٩.٤	٤٧٢.٤	٦.٦
النـفقـات الـرأسـمالـية	١١٦٧.٨	١٣١٦.٨	١٤٩	١٢.٧
العـجـز	**١٠٩٦.٩**	**٨٢٧.٣**	**٢٦٩.٦-**	**٢٤.٥-**

ثـانيـا: تـقديـرات النـفـقـات والايـرادات فـي مشـروعي قـانـون المـوازنـة الـعـامـة وقـانـون مـوازنـات الـوحـدات الحـكـومـيـة لـلـسـنـه المـالـيـة ٢٠١٧، فقـد استنـدت الـى الفـرضيـات والاجـراءات المـاليـة التـاليـة:

١- عدم اصدار ملاحق موازنه الا في الحالات ذات الضرورة القصوى، وتجدر الاشارة الى ان الحكومة لم تصدر أي ملاحق للموازنة منذ عام ٢٠١٣.

٢- الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين ومخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.

٣- الاستمرار في ضبط التعيينات مع الاخذ بعين الاعتبار مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية.

٤- رصد المخصصات اللازمة لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.

٥- الاستمرار في دعم مادة الخبز وضبط الدعم مع تعزيزات آليات الرقابة من اجل ايصال الدعم الى مستحقيه.

٦- ضبط وترشيد بنود النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والسفر.

٧- الاستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والاثاث وتنفيذ مشروع تتبع وادارة المركبات الحكومية، حيث لم يتم رصد أي مخصصات مالية لشراء السيارات والاثاث.

٨- رصد المخصصات اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية.

٩- زيادة المخصصات المرصودة لدعم البلديات والمعونات النقدية المقدمة للأسر المحتاجة والاستمرار في رصد المخصصات لدعم الجامعات الرسمية.

١٠-مواصلة تقديم الدعم للوحدات الحكومية المهمة مثل وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون ومؤسسة التدريب المهني.

١١-رصد المخصصات اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات التراكمية على الوزارات والدوائر الحكومية والتي جاءت نتيجة تجاوز المخصصات المرصودة في قانون الموازنة العامة ،وعلية فأن تسديد هذه المتأخرات خلال السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩ سينعكس ايجابيا على النشاط الاقتصادي.

١٢-رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.

١٣-رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية وبرامج مكافحه التطرف.

١٤-رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات النقل والطاقة والتعليم والصحة والمياه والطرق وتنمية المحافظات.

١٥-تنفيذ إنشاء المباني الحكومية باستخدام آلية التمويل التأجيري المنتهي بالتمليك وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص وصندوق استثمار الضمان الاجتماعي.

١٦-الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع البنية التحتية للمحافظات بهدف تعزيز التوزيع العادل لمنافع التنمية على كافة مناطق المملكة حيث تم رصد مبلغ ١٢٠ مليون دينار لهذه الغاية.

١٧-رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع التحول الالكتروني في تقديم الخدمات الحكومية.

١٨-رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع استخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء.

١٩-مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الاستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الاساسية للاستقرار الاقتصادي والمالي.

٢٠-تخصيص الاحتياجات المالية اللازمة للدوائر الحكومية ضمن موازناتها بما فيها المنافع الوظيفية بموجب احكام قانون توريد وارادات الدوائر والوحدات الحكومية.

٢١-متابعه رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية.

٢٢-رصد المخصصات المالية اللازمة لمؤتمر القمة العربية الذي سيعقد في عمان.

٢٣-الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لعدد من المشاريع الحيوية مثل مشروع الطريق الصحراوي ومشروع أكاديمية الملكة رانيا للمعلمين ومحطة الاعلام المستقلة ومشروع الدفاع الالكتروني ومشروع الألياف الضوئية، اضافة الى مشروع المدينة الطبية الجديدة ومشاريع تطوير منطقة وادي عربة ومشروع ناقل البحرين.

٢٤-اعتماد إجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه.

٢٥-تعزيز اجراءات الحد من التهرب الضريبي وتحسين التحصيل الضريبي من خلال تطبيق الاجراءات القانونية للتحصيل والبيع في المزاد العلني.

٢٦-اعداد إطار جديد للإعفاءات الضريبية يتضمن تخفيض الاعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات المحلية والمستوردة والاعفاءات من الرسوم الجمركية.

٢٧-حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المقدرة في الموازنة العامة.

ثـالثـا : تـوجـهـات مـشـروع قـانـون المـوازنـة العـامـة لـعـام ٢٠١٧:

١- الالتزام بتنفيذ بنود واجراءات برنامج الاصلاح المالي والهيكلي (٢٠١٧-٢٠١٩) المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وخاصة التدابير والاجراءات الهادفة الى ضبط اوضاع المالية العامة واحتواء عجز الموازنة العامة وخفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي.

٢- التركيز على دراسة الأثر الاقتصادي للمشاريع الرأسمالية وزيادة فاعلية تحديد أولويات المشاريع الرأسمالية وتطوير آليات إدارة وتوجيه الموارد المالية من خلال وحدة إدارة الاستثمارات العامة.

٣- التأكيد على اهمية متابعه تقدم سير العمل في المشروعات الكبرى والمبادرات الحكومية ذات الأولوية من خلال وحدة الإنجاز الحكومي في رئاسة الوزراء.

٤- التأكيد على أهمية تفعيل قانون صندوق الاستثمار الاردني لعام ٢٠١٦، والعمل على توفير عوامل نجاح المشاريع التي سيقوم بها صندوق الاستثمار الاردني في شتى المجالات الاقتصادية والاستثمارية.

٥- تعزيز مشاركه القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات العامة من خلال تفعيل وحدة الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص وبما يخفف الضغط على الموارد المالية المحدودة.

٦- التأكيد على دور القطاع السياحي في تحقيق معدلات نمو مستدامه وتوفير فرص العمل من خلال التركيز على انماط سياحية واعدة للسياحة المحلية والوافدة.

٧- مواصلة تنفيذ استراتيجية قطاع الطاقة للأعوام ٢٠١٥-٢٠٢٥، من اجل تنويع وتطوير واستغلال مصادر الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة وبما يسهم في الحد من فاتورة الطاقة.

٨- تعزيز الاطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المصرفي وتسهيل الحصول على التمويل وتوسيع نطاق الخدمات المالية وتطوير القطاع المالي غير المصرفي وتعزيز بيئة الاعمال.

٩- خطة اصلاح شامله للنظام التعليمي بجميع مراحله ابتداء من مرحلة الطفولة والتعليم ما قبل المدرسة والتعليم العام والعالي مع التركيز على التعليم المهني والتقني وصولا الى سوق العمل.

١٠- مواصلة العمل على تقوية شبكة الامان الاجتماعي وتقديم الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

١١- الاستمرار في اصدار الصكوك الاسلامية لتنويع مصادر التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين في أدوات الدين الحكومي وبما يتسق مع الاطار العام لإدارة الدين العام.

١٢- توسيع مشاركه المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات والأولويات التنموية للمحافظات وبما يساعد على توزيع منافع التنمية على محافظات المملكة كافة.

١٣- مواصلة العمل على اعادة هيكلة المؤسسات العامة وتنفيذ مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية.

١٤- تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات في تغطية الانفاق العام من خلال تحسين كفاءه التحصيل الضريبي والحد من التهرب والتجنب الضريبي، وزيادة اعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها.

١٥- استكمال انجاز المشاريع الممولة من المنحة الخليجية مع الاخذ بعين الاعتبار تعديل قيم المنح المخصصة للمشاريع الممولة من المنحة وبما يتناسب مع الوضع الحالي بها.

١٦- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان الهادفة الى تعزيز منظومة حقوق الانسان في المملكة.

١٧- متابعه تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية وتعزيز مشاركه اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في رسم الخطط التنموية والقطاعية.

رابعا : تقديرات مشروع قانون موازنه عام ٢٠١٧ ، استنادا الى عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية :

١- تحسن النمو الاقتصادي مقرونا بعدم حدوث مزيد من التدهور في الوضع الاقليمي، وتنفيذ مخرجات مؤتمر لندن وأبرزها الاتفاق الذي تم مع الاتحاد الاوروبي بشأن تخفيف قواعد المنشأ بالنسبة للصادرات الاردنية ، حيث يتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (٣.٣%) لعام ٢٠١٧، و(٣.٨%) لعام ٢٠١٨، و(٤%) لعام ٢٠١٩. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي الإسمي بنسبة (٥.٧%) لعام ٢٠١٧، و (٦.٣%) لعام ٢٠١٨، و (٦.٦%) لعام ٢٠١٩.

٢- بلوغ معدل التضخم مقاسا بالتغيير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (١.٩%) في عام ٢٠١٧ ونحو (٢.٥%) لكل من عامي ٢٠١٨و ٢٠١٩.

٣- نمو الصادرات السلعية بنسبة (٦.٥%) لعام ٢٠١٧، ونحو (٧.٥%) لعام ٢٠١٨، و(٧.٣%) لعام ٢٠١٩ على التوالي.

٤- نمو المستوردات السلعية بنسبة (٣.٤%) لعام ٢٠١٧ ونحو (٣.٢%) لعام ٢٠١٨ و (٤.٣%) لعام ٢٠١٩ تباعا.

٥- بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٧ نحو (٨.٧%) لتنخفض هذه النسبة الى (٧%) في عام ٢٠١٨ ثم الى (٦.١%) في عام ٢٠١٩.

٦- استمرار البنك المركزي في المحافظة على مستوى مريح من الاحتياطيات الاجنبية خلال السنوات الثلاث القادمة وبحيث تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة لا تقل عن ستة شهور.

خـامسـا : ابـرز التـطـورات الاقتصـاديـة والمـاليـة الـتي شـهدتهـا المـمـلـكة خـلال عـام ٢٠١٦ ، كـانـت عـلى النحـو التـالي :

١- تباطؤ أداء الاقتصاد الوطني متأثرا بتداعيات الظروف الإقليمية الصعبة ، حيث نما الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال النصف الاول من عام ٢٠١٦ بما نسبته (٢.١%) مقارنه مع (٢.٢%) لنفس الفترة من عام ٢٠١٥، ويتوقع ان يبلغ (٢.٤%) لعام ٢٠١٦، وقد رافق ذلك ارتفاع معدل البطالة ليصل الى (١٥.١%) خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام ٢٠١٦ مقابل (١٢.٩%) خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٥.

٢- تراجع معدل التضخم مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو (١.١%) خلال الشهور العشرة الاولى لعام ٢٠١٦، مقارنه بتراجع نسبته (٠.٧%) لنفس الفترة من عام ٢٠١٥، في ضوء استمرار تراجع اسعار الغذاء والنفط في الاسواق العالمية وانعكاسها على الاسعار المحلية.

٣- وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، فقد سجلت الصادرات الوطنية خلال الارباع الثلاثة الاولى من هذا العام انخفاضا بلغت نسبته (٨.٨%) مقارنه بنحو (٧.٣%) خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٥، ويعزى ذلك بشكل رئيسي الى استمرار تراجع حجم التجارة مع دول المنطقة، وانخفضت المستوردات بما نسبته (٨.١%) خلال الارباع الثلاثة من هذا العام مقابل تراجعها بنحو (١٠.٢%) خلال نفس الفترة من العام السابق نتيجة لانخفاض فاتورة المستوردات من النفط الخام والمشتقات النفطية بنسبة (٤٨%)، وتباعا لذلك انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة (١٠.٧%) خلال الارباع الثلاثة الاولى من هذا العام مقابل تراجعه بنحو (١١.٩%) خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠١٥.

٤- اما عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات فقد بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي خلال النصف الاول من العام ٢٠١٦ نحو (١٢.٧%) ، مقارنه مع (٩.٥%) لنفس الفترة من العام ٢٠١٥.

٥- وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية ، فقد بلغت نحو (١٢.١) مليار دولار في نهاية تشرين الاول للعام ٢٠١٦ وتكفي لتغطية نحو (٧) شهور من مستوردات المملكة من السلع والخدمات.

٦- وعلى صعيد المالية العامة ، ووفقا لأرقام اعادة التقدير، فقد سجلت الايرادات العامة في عام ٢٠١٦ ارتفاعا بنسبة (٦.٤%) عن مستواها في عام ٢٠١٥، ويعود هذا الارتفاع

بشكل رئيسي لارتفاع ايرادات ضريبة الدخل بنسبة (١١%) ، وزيادة حصيلة ضريبة المبيعات بنسبة (٥.٤%) وارتفاع الايرادات غير الضريبية بنسبة (١٠%).

٧- سجلت النفقات العامة ارتفاع بنسبة (٧.٨%) عن مستواها في العام ٢٠١٥ ، نتيجة ارتفاع النفقات الجارية بنسبة (٨%) وارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة (٦.٣%)، وكمحصلة لذلك ، فقد بلغ العجز بعد المنح في عام ٢٠١٦ ما مقداره (١٠٩٧) مليون دينار او ما نسبته (٤%) من الناتج المحلي الاجمالي مقارنه مع (٣.٥%) في عام ٢٠١٥.

٨- اما بالنسبة للمديونية ، فقد بلغ إجمالي الدين العام بنهاية شهر تشرين الاول ٢٠١٦ ، نحو (٢٦) مليار دينار او ما نسبته (٩٤%) من الناتج المحلي الاجمالي، مقابل (٩٣.٤%) بنهاية عام ٢٠١٥،علما بان مديونيه شركه الكهرباء الوطنية وسلطة المياه قد بلغت نحو (٦.٦) مليار دينار.

سـادسـا: الـخـلاصـة والـمـقـتـرحـات:

- فيما يتعلق ببند النفقات العامة الذي يعتبر من اهم بنود الموازنة العامة للدولة التي يمكن ترشيدها والتحكم في انفاقها ، فقد تمثلت موازنه عام ٢٠١٧ بالتوسع في بند النفقات الرأسمالية ورفعها الى (١٣١٦.٨) مليون دينار عام ٢٠١٧ وبزيادة بلغت (١٤٩) مليون دينار وبنسبة نمو (١٢.٧%) ، **وهذا يعني توسعها في ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة جدا تشهدها خزينه الدولة وبعجز يقدر بـ (٨٢٧.٣) مليون دينار.**

- من المتوقع ان يشهد عام ٢٠١٧ فرض ضرائب جديدة تقدر بـ (٤٥٠) مليون دينار، حيث سوف تستوفيها الحكومة من خلال " برنامج الاصلاح المالي والهيكلي" الذي تنفذه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، بالرغم انها لم تعلن عن المصدر الذي ستحصل منه تلك الايرادات الضريبية، **فأن هذا يعني مزيد من الضرائب والرسوم الجمركية التي سترهق القطاع الخاص والمواطنين وتضعف النشاط الاقتصادي المثقل أصلا بالصعوبات والعراقيل.**

- ان تقديرات مشروع قانون الموازنة للعام ٢٠١٧ المستند الى نمو الصادرات الوطنية بنسبة (٦.٥%) للعام ٢٠١٧، مبالغ فيه في ظل استمرار التوترات العربية والاقليمية واغلاق الحدود العراقية والسورية، ولا يوجد ما يشير الى حدوث انفراج قريبا في المنطقة ، وهذا يناقض توقعات الحكومة بحدوث تحسن في نمو الصادرات الوطنية التي شهدت تراجعا واضحا خلال السنوات الماضية ، **كما وان الشركات الصناعية لم تستفد حتى هذه اللحظة من مؤتمر لندن وأبرزها الاتفاق الذي تم مع الاتحاد الاوروبي بشأن تخفيف قواعد المنشأ بالنسبة للصادرات الاردنية نظرا لوجود بعض العراقيل والصعوبات التي تواجه هذه الشركات.**

- ان فرضيات الموازنة برفع الايرادات المحلية للعام ٢٠١٧ الى (٧٣٤٢) مليون دينار ، بزيادة قيمتها (١٠١١) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (١٦%) مبالغ فيه، مقارنه مع عام ٢٠١٦ والبالغه (٦٣٣١) مليون دينار، خاصة في ظل تباطؤ الاقتصاد الاردني وتراجع

نشاط القطاعات الاقتصادية المختلفة ،كما وان تقديرات المنح الخارجية ايضا مبالغ فيها والمقدرة بـ (٧٧٧) مليون دينار للعام ٢٠١٧، مقارنه مع العام ٢٠١٦ والبالغه (٨٩٧) مليون دينار.

- سجلت المساعدات والمنح في السنوات الاخيرة ، تراجعا واضحا حيث مقدر ان يصل الى خزينه الدولة (٧٧٧) مليون دينار للعام ٢٠١٧، مقابل (٨٩٧) مليون دينار للعام ٢٠١٦، وبغض النظر عما هو مقدر وصوله الى خزينة الدولة من منح ومساعدات ، فان الامر يتطلب بناء موازنات حقيقية تعتمد اولا واخيرا على الذات والابتعاد عن الافراط في تقدير ارقام غير واقعية قد تسبب مستقبلا ارباكا لصاحب القرار في البحث عن ملاحق للموازنة، مما يتطلب من الجهات المعنية البحث عن بدائل أكثر واقعية لتعويض هذه المساعدات التي شهدت أصلا تراجعا واضحا خلال السنوات الأخيرة، خاصة وان الظروف والمستجدات الاقتصادية والسياسية التي تحيط بالوطن العربي قد تغيرت كثيراً.

- ما زال الاقتصاد الاردني يعاني من الانعكاسات السلبية للتوترات والظروف الاقليمية التي تعيق نمو وتطوره الاقتصادي، فما زالت الظروف والمستجدات الاقتصادية التي تحيط بالوطن العربي قائمه، **مما يتطلب على الصعيد الداخلي ايجاد سياسات وطنية مشجعه ومحفزة للنمو الاقتصادي الوطني وتشجيع القطاع الخاص وازاله المعيقات التي تقف امام نموه ،ويأتي في مقدمة ذلك مراجعه القوانين والتشريعات ذات العلاقة بشكل مباشر بنشاط القطاع الخاص مثل (قانون ضريبة الدخل والمبيعات)** ، **وانتهاج سياسة اقتصادية وضريبية ثابتة لفترات زمنية طويلة، والحد من التعديلات المتكررة على التشريعات والقرارات الإدارية الحكومية، وجذب الاستثمارات الاجنبية التي شهدت تراجعا واضحا.**

- ما زالت السياسات المالية غير قادرة على الوصول بالإيرادات المحلية الى مستوى تغطية النفقات الجارية ويعتبر من نقاط الضعف لمشروع الموازنة، وهذا يعني المزيد من الضرائب او الاقتراض لتغطية العجز.